

السياسة الفرنسية و حتمية الثورة الجزائرية 1954

أ. خيثر عزيز - جامعة البويرة

لعله مما بات مسلما به عند جمهور عريض من المؤرخين المهتمين بالتاريخ الجزائري الحديث والمعاصر هو أن الجزائر تظل نموذج فريد من نوعه عند التصدي لكتابة تاريخ الحركة الاستعمارية التي قامت بها الدول الأوروبية ضد الدول الضعيفة من قارة إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية في إطار ما يطلق عليه مجازا " بالمد أو الهجمة الاستعمارية " التي استحوذت على 75 % من الكرة الأرضية ، و التي كانت الجزائر أولى ضحاياها .

إن الشواهد التاريخية على هذا الانفراد الجزائري فيما يخص هذه الظاهرة أكثر من أن تحصى و أكبر من أن تعد ، لكن يبقى أبرزها على الإطلاق هو ذلك التجاوز و الافتراء على التاريخ و على الجغرافيا عندما ادعت فرنسا بأن الجزائر امتداد طبيعي لها يفصل فقط بينهما البحر الأبيض المتوسط ، و الادعاء باكتشاف الجزائر ... و سن قوانين استثنائية رهيبة أبشعها "قانون الأهالي"

غير أن الذي يهمنى هنا هو ليس استعراض الأسباب و الدوافع التي جعلت فرنسا تقدم على هذه التجاوزات ، و لا حتى تتبع السياسة الاستعمارية الفرنسية منذ الاحتلال سنة 1830 ، و لكن الذي يهمنى هنا هو الوقوف على السياق التاريخي الذي جاءت فيه ثورة أول نوفمبر 1954 من خلال تتبع أثر هذه السياسة و تراكماتها على ظروف حياة الجزائريين ، وكيف أنها شاركت من حيث لا تشعر في تهيئة البيئة الخصبة التي نبتت و أثمرت فيها فكرة الثورة ، التي مثلت في بعض أبعادها رد فعل الجزائريين إزاء هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية . و هو ما نأمل أن نوصله للقارئ من خلال عرض جانب من الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي كان يعيش في ظلها الشعب الجزائري .

1- الأوضاع السياسية :

لقد أرخت مجازر 08 ماي 1945 لميلاد مرحلة هامة و حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث كانت بمثابة فاتحة لعهد جديد بالنسبة للقضية الوطنية التي دخلت الأشواط الأخيرة في صراعها مع النظام الاستعماري . هذه القضية التي طال انفراجها وحلها عند قطاع عريض من الشعب الجزائري و تنظيماته السياسية و الإصلاحية التي كانت تنشط في الساحة السياسية، و التي بدأت تقرر و تقتنع أكثر بعدم جدوى النضال السياسي و عقمه في تحقيق المطالب و الآمال الجزائرية بعدما تأكدت بأن الإدارة الفرنسية ميؤوس منها الحصول على أي شيء ناهيك عن أن تقدم هي أي شيء . و مما لا يحتاج إلى تأكيد أو إثبات هو أن على رأس ما كان يأمله و يطلبه الشعب الجزائري "الحرية" ، مما أدى إلى ضرورة مراجعة المواقف من النظام الاستعماري، وأدى إلى بداية تبلور فكر جديد "تصادمي" يؤمن بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بها .

بعد 1945، و بعد إعادة الهيكلة الجزئية التي مست بعض التنظيمات السياسية رسمت من جديد معالم الخريطة السياسية في الجزائر ⁽¹⁾ مع حفاظها بشكل عام على الخط الأول الذي انتهجته لنفسها منذ تأسيسها ⁽²⁾، بحيث كانت تتشكل من أربع حركات سياسية كبرى تمثل كل واحدة منها اتجاها معينا يختلف عن الآخر في الطرق و الوسائل و الأولويات، و في تصورات معالجة المشكل الجزائري، لكن معظمها كانت تتقاطع في هدف واحد مشترك . و هذه الحركات بإيجاز هي :

• حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (1926 - 1954) : و التي تمثل الاتجاه الراديكالي (الثوري) في الحركة الوطنية التي كانت تطالب بالاستقلال، و هي الحركة التي خرج من رحمها مفجري ثورة أول نوفمبر 1954 .

• الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (1946 - 1956) : يمثل الاتجاه النخبوي الداعي إلى الثورة بالقانون، القانع بالاستقلال الذاتي للجزائر في إطار الحماية الفرنسية، أغلب أعضائه كانوا في السابق منتمين إلى التيار الاندماجي الذي كان مهيكلا في "فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين" سنة 1927 و التي كان على رأسها ابن التوهامي و ابن جلول، و أيضا فرحات عباس .

• جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931 - 1956) : تمثل الاتجاه الإصلاحي في الحركة الوطنية، تزعمها الشيخ العلامة عبد الحميد ابن باديس إلى غاية وفاته 16 أفريل 1940، ثم خلفه الشيخ البشير الإبراهيمي . تبنت منهج المرحلية في العمل، و مبدأ

"الشعب المتعلم لا يستعمر" (تحرير العقل ثم تحرير البدن)، لذلك اهتمت بكل ما هو ثقافي من دين و تعليم خاصة، و اعتمدت عليهما كسلاح و طريق لتحضير الشعب من أجل نيل حريته .

● الحزب الشيوعي الجزائري (1936 - 1956) : هو امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي، كان يرى بأن أي ثورة في الجزائر لا تسبقها ثورة في فرنسا فان مصيرها الفشل، و كان يرى أيضا بأن حل القضية الجزائرية أممي و ليس محلي، من أبرز زعمائه من الجزائريين عمار أوزقان الذي أصبح سنة 1936 أمينا عاما لهذا الحزب . يسجل لهذا الحزب مواقف متخاذلة من القضية الوطنية كمساندته لمشروع بلوم فيوليت سنة 1936، و مناداته بقمع الحركة الوطنية الشعبية سنة 1945 ...، و لم تسجل له مواقف تذكر في خدمة القضية الوطنية إلا بعد اندلاع الثورة وانخراط بعض أعضائه فيها مثل عمار أوزقان⁽³⁾، عبد المالك تمام، محمد البجاوي ... الذين تركوا فيها بصمات كبيرة⁽⁴⁾ .

بعيد مجازر 8 ماي 1945 عرفت الحركة الوطنية الجزائرية لاسيما حزب الشعب- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حراكا كان يتجاوب مع آمال الشعب الجزائري الذي بدأ يترسخ عنده الفكر التصادمي مع النظام الاستعماري، و يتمشى في ذات الوقت مع الخط الثوري الذي رسمه لنفسه هذا الحزب منذ تأسيسه، حيث بدأ يحضر جديا للقيام بالثورة بتأسيسه "للمنظمة الخاصة" OS في 15 فيفري 1947، و التي كانت تمثل الجناح العسكري لهذا الحزب⁽⁵⁾ .

غير أنه و على الرغم من المستجدات الهامة التي عرفتھا الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية على الصعيدين العالمي و الإقليمي⁽⁶⁾، و التي هيأت مناخا خصبا للنشاط النضالي، إلا أن الحركة الوطنية منذ سنة 1950 - و على رأسها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية - عرفت عن تعاطيه بالشكل الذي يمكنها من الاستفادة من الجو الذي كان سائدا، و بدلا من ذلك دخلت في مأزق كاد أن يعصف بكل ما حققته من انجازات و مكاسب منذ عقود لاسيما على صعيد إعداد الرجال سياسيا و عسكريا للثورة بعد الانسداد الذي وصلت إليه في الفترة 1950 - 1953 و التي عرفت في تاريخ الحركة الوطنية باسم "أزمة حزب الشعب- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " بسبب الانشقاقات التي ظهرت داخل هذا الحزب جراء التنافس و الصراع على الزعامة بين أعضاء الإدارة المركزية للحزب و مصالي

الحاج، مما أدى إلى انقسام الحزب إلى جناحين متصارعين هما : المركزيين و المصاليين .

إن ما يهمنا هنا هو ليس البحث عن أسباب هذا الانقسام أو من يتحمل مسؤوليته ، وإنما تتبع المسار الذي شكل المخاض الذي سبق الثورة وأدى إلى اندلاعها . فبعد الانقسام الذي أصاب الحزب لم ينساق كل أعضائه إلى الصراع الذي كان بين الجناحين بحيث كانت هناك مجموعة من المناضلين من قدماء المنظمة الخاصة التزموا الحياد بعدما رأوا بأن ذلك الصراع لا يخدم القضية الوطنية ، و يجهض المشروع الثوري الذي عانوا و ناضلوا كثيرا من أجله ، فقاموا بإعادة إحياء و بعث المنظمة الخاصة من جديد بإنشاء "اللجنة الثورية للوحدة و العمل" CRUA في 23 مارس 1954 بهدف التحضير للثورة (7) ، كما سعوا جاهدين إلى إحلال الصلح و التوفيق بين جناحي الحزب . و لما باءت الجهود بالفشل و تأكد أعضاء اللجنة بأنه لا أمل يرجى من إمكانية رأب الصدع داخل الحزب ، و لا حمل هذا الأخير على تبني الخيار الذي اقتنعوا بضرورته ، قرروا تجاوز الفريقين و القفز على الصراع و الانتقال إلى مرحلة التحضير و الإعداد للثورة المسلحة ، حيث تقرر عقد اجتماع سري في 25 جوان 1954 جمع أعضاء المنظمة الخاصة المنحلة اشتهر باجتماع 22 (8) بهدف وضع قيادة للثورة (9) .

تلى هذا الاجتماع سلسلة من الاجتماعات الأخرى مثل اجتماع سبتمبر و اجتماعي 10 و 24 أكتوبر 1954 التي وضعت فيها "مجموعة الستة" اللمسات و التحضيرات الأخيرة للثورة منها تحديد و تأكيد تاريخ تفجير الثورة ، و إعداد البيان الذي يعرف بها و بأهدافها للرأي العام المحلي و العالمي ... (10) .

يتضح مما سبق بأنه كان لحزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية دور كبير في تفجير الثورة . كما يتضح بأن الثورة الجزائرية قد جاءت بعد مخاض عسير ، و جاءت في الوقت الذي بلغ فيه التأزم و الانسداد في الحياة السياسية بالجزائر مبلغه ، و لولا قدماء المنظمة الخاصة الذين أوفوا بالعهد الذي قطعوه على أنفسهم بضرورة تحرير البلاد بكل الوسائل ، و بحفاظهم على الخط الثوري لحزبهم الذي لم ينحرفوا عنه - منقضين بذلك حزبهم و شعبهم - لطال أمد الأزمة التي كانت لتطيل من محنة الشعب الجزائري و معاناته مع الاستعمار ، و تبخر أحلامه في التحرر و الاستقلال . غير أنه لا ينبغي أن يفهم من هذا بأن الثورة الجزائرية هي ثمرة جهود ثلة من مناضلي هذا الحزب أو ذاك ، و إنما هي ثمرة جهود و نضال

أجيال من الشعب الجزائري تعود في جذورها إلى المقاومات الأولى للاحتلال على اختلاف أنواعها ووسائلها.

2- الأوضاع الاقتصادية: إن الحديث عن أوضاع الجزائر الاقتصادية يعني بالدرجة الأولى الحديث عن القطاع الزراعي لا لكونه يعتبر الأول في ترتيب القطاعات الاقتصادية، وإنما باعتباره يمثل القطاع الأكثر حيوية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، فهو القطاع الوحيد الذي قام عليه الاقتصاد الجزائري طيلة الوجود الفرنسي بالجزائر.

لقد كانت الزراعة شريان الاقتصاد الجزائري حيث كانت تمثل 90 % من صادرات الجزائر التي بلغت قيمتها سنة 1954 حوالي 130 مليار فرنك (1¹). كما كانت تعيل أكثر من 7 ملايين شخص من مجموع حوالي 10 ملايين نسمة (2¹)، وتشغل ما يربو عن 80 % من الفئة النشيطة في المجتمع الجزائري (3¹).

إن من بين أهم مميزات هذا الاقتصاد الزراعي هو أنه يمكن تقسيمه بشكل عام إلى نوعين أساسيين من الزراعة : زراعة حديثة، و زراعة تقليدية، و لكل نوع منهما مجموعة من الخصائص التي تميزه عن الآخر :

الأولى هي زراعة تعتمد على الوسائل الحديثة و الاستخدام الواسع للمكننة، وهي تتمركز في المناطق السهلية الساحلية و منطقة السهول العليا، أين التربة خصبة و المناخ جيد (رطب معتدل)، تزرع فيها محاصيل مختلفة لكن مع تركيز كبير جدا على المحاصيل النقدية الموجهة أساسا للتصدير كالكروم و الحمضيات و التبغ ...، و يسيطر على هذا النوع من الزراعة الأوروبيون (المعمرون). و يمكن أن نسمي هذا النوع من الزراعة "بالزراعة الاستعمارية" لأنها اعتمدت في ظهورها و تطورها على النهب و السلب للأرض من أصحابها بالقوة و الظلم.

أما الثانية فهي زراعة تعتمد على وسائل تقليدية و على الجهد العضلي للفلاح، وهي توجد بالمناطق الداخلية و الجبلية، تمتاز بترتبتها الأقل جودة من الأولى، تزرع فيها محاصيل معاشية لا تكفي في كثير من الأحيان سد حاجيات فلاحها الذين هم في غالبيتهم من الأهالي. و يمكن أن نسمي هذا النوع من الزراعة "بالزراعة الفقيرة"، لأنها فقيرة في تربتها و في مردودها، و هي زراعة يعمل بها و يعتمد عليها الفقراء فقط. مما سبق يتضح بأن هناك اختلاف و تفاوت كبيرين بين هذين النوعين من الزراعة، و يمكن أيضا استجلاء هذا الاختلاف و التفاوت بشكل أوضح و أدق من خلال عرض بعض الإحصائيات ذات الصلة بهذا الخصوص.

تشير إحصائيات السنوات الأولى للخمسينيات بأن مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر كانت تقدر بأكثر من 10 ملايين هكتار منها 7.612.000 هكتار (14) أي ما نسبته 75 % من إجمالي مساحة هذه الأراضي هي ملك للأهالي الذين يمثلون 98 % من إجمالي عدد السكان العاملين في الزراعة ، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي كانت تحت يد الأوروبيين الذين لم يكونوا يمثلون سوى 2 % من مجموع السكان العاملين في الزراعة بـ 2.720.000 هكتار و هي كلها أراضي سهلية خصبة جدا (15) ، أي ما نسبته 25 % من إجمالي المساحة الزراعية (16) . فكان المعدل تبعاً لهذا 14 هكتار لكل مزارع جزائري مقابل 108 هكتار لكل مزارع أوروبي (17) . هذا و لقد بلغ منتج مجموع الأراضي التي كانت بحوزة الأوروبيين 66 % من جملة الإنتاج الفلاحي ، و بلغت مداخيلهم 93 مليار فرنك (18) .

أما بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي فقد كان هناك 440.000 فلاح جزائري فقير يملك أراضي مساحتها لا تتجاوز 10 هكتار ، يضاف لهم 570.000 فلاح يعمل في الزراعة و ليس له أرض منهم فقط 150.000 لهم عمل دائم ، أما البقية فيعيشون على عمل موسمي أو ظرفي (19) . وفي مقابل هذا المليون من العاملين في هذا القطاع كان هناك مليون و نصف مليون رجل و امرأة في الأرياف محرومين من أي نشاط . ولقد كان الدخل السنوي الفردي لمن يعيشون على الزراعة من الجزائريين لا يتجاوز 11.500 فرنك قديم ، في حين بلغ عند الأوروبيين 1.700.000 فرنك (أكثر بحوالي 145 مرة من دخل الجزائري) والذين لم يكن عددهم يتجاوز 120.000 شخص يعيش على الزراعة (20) . إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى وجود هذا التفاوت الرهيب بين الجزائريين و الأوروبيين - لصالح هؤلاء الأخيرين - في هذا المجال عديدة يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- سيطرة الأوروبيين على أجود و أخصب الأراضي في حين طرد الجزائريون إلى الأراضي المقفرة الجبلية و إلى الأحرش .
- اعتماد الأوروبيين بشكل كبير على الوسائل و الآلات المتطورة و التي لم تكن متوفرة للجزائريين ، ففي سنة 1954 على سبيل المثال تم إحصاء 19.440 جرارا منها 500 فقط كان تحت تصرف بعض الجزائريين (21) . و كما هو معلوم فان عاملي الأرض و الوسائل يلعبان دورا كبيرا في تحديد المردودية (22) .

- مساحة الأراضي الزراعية التي كان يملكها الأوروبيون مقارنة بعددهم كانت كبيرة جدا عكس الجزائريين الذين كان عددهم كبيرا جدا مقارنة بمساحة الأراضي التي كانت بحوزتهم.

- إهمال و عدم حرص الإدارة الفرنسية على تطوير الزراعة الريفية التقليدية التي كان يعمل فيها و يعيش منها أغلب الشعب الجزائري، على الرغم من سنّها لبعض القوانين و وضع بعض البرامج و إنشائها لمؤسسات ... كان الهدف منها كلها مساعدة هذا القطاع في الريف، مثل شركة الأهالي للاحتياط (S.I.P) و التي تحولت إلى الشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)، و شركات التطوير الريفي (S.A.R) و التي بلغ عدد فروعها سنة 1954 حوالي 200 فرع ... إلا أن هذه الإجراءات و "الجهود" لم تأتي بأي ثمار ترقى إلى الذكر، و هذا راجع إلى عدة أسباب منها قلة الموارد المالية و الوسائل التقنية التي كانت بحوزة هذه المؤسسات (23)، و من جهة أخرى هو أنها كانت تقدم خدماتها فقط للجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية ... و نفس الشيء بالنسبة للقروض التي كانت تمنحها الدولة لمساعدة هذا القطاع التقليدي بحيث لم يستفد هذا الأخير من مساعدة جدية - مقارنة بالقطاع الأوروبي الحديث - على الرغم من أهميته و حاجته الحقيقية و الملحة لهذا الدعم المالي (24)، و هذا راجع إلى سيطرة المعمرين على خزانة الدولة و الميزانية المخصصة لهذا القطاع، و التي لم يكن يحصل منها الجزائريون إلا على الفتات (25).

لقد كان لهذا الوضع المتناقض جدا آثار سلبية كبيرة ليس فقط على البناء الاقتصادي للجزائر و إنما الاجتماعي أيضا - كما سنرى - الذي أصيب بخلخلة كبيرة نتيجة وجود هوة سحيقة تفصل بين الزراعة الاستعمارية و الزراعة الفقيرة . إن هذان النوعان من الزراعة يعكس كل واحد منهما نمط معيشي معين ، و فئة اجتماعية معينة بل حتى مجتمع في حد ذاته قبل أن يعكسا لنا نوعان من أنواع الزراعة التي كانت موجودة بالجزائر أثناء العهد الاستعماري، و هما في كل هذا يمثلان عنوانين لواقعين يتمايزان كثيرا عن بعضهما في الخطوط العريضة و في التفاصيل على السواء إلى درجة التناقض الصارخ .

إن زراعة الأهالي كانت ضعيفة و عاجزة عن تلبية حاجيات المعتمدين عليها كمورد أساسي للعيش مما زاد في بؤس و شقاء الشعب الجزائري الذي كان مصابا بسوء التغذية . و لقد اضطر هذا الوضع الفلاح الجزائري إلى أن يتحول من مالك للأرض إلى خماس و عامل موسمي و يومي عند الأوروبي، و في بعض الأحيان في الأرض

التي كان فيما مضى سيدا عليها أو ملكا لأسرته !!!، كما اضطره إلى أن يمارس أنشطة أخرى غير الزراعة و يرحل من الريف إلى المدينة، و من الجزائر إلى خارجها طلبا للعيش الكريم و الرزق الوفير .

هذا و لم تكن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بأفضل حال من الزراعة، فالصناعة لم تكن ذات مستوى تقني عالي أو متطور، بل كانت صناعة ذات اختصاصات بسيطة و محدودة جدا تعتمد على معامل و ورشات صغيرة لا ترقى إلى حجم المصانع، على غرار تلك التي كانت بفرنسا . و يسخر Favro من الصناعة التي كانت موجودة بالجزائر حين يقول بأنها لم تكن تصنع حتى أزرار الملابس !!⁽²⁶⁾. إن أهم الصناعات التي كانت موجودة بالجزائر كانت في معظمها عبارة عن صناعات خفيفة ومتوسطة مثل صناعة النسيج، وبعض المواد الغذائية و الجلود ... ، بالإضافة إلى الصناعات الاستخراجية المنجمية التي كانت تنهب بواسطتها الثروات الطبيعية الجزائرية مثل الحديد و الفوسفات و النحاس و الذهب

كما أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الجزائريين كانوا شبه مقصيين و مبعدين تماما من المشاركة في إدارة أو ملكية الوحدات الصناعية الإنتاجية التي كانت موجودة، و اقتصرت مساهمتهم في أنهم كانوا يمثلون اليد العاملة الغير متخصصة التي تتحمل أعباء العمل⁽²⁷⁾ . و لقد كان هؤلاء العمال يعملون في ظروف قاسية جدا حيث يتقاضون أجورا زهيدة و يعملون لساعات أطول و محرومين من الكثير من الحقوق ...⁽²⁸⁾ .

إن ضعف إنتاج القطاع الصناعي و عجز القطاع الزراعي عن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر جعلتا من الاقتصاد الجزائري و تجارته عاجزين و ضعيفين جدا ، ففي سنة 1954 بلغت خسائر الميزان التجاري حوالي 78 مليار فرنك⁽²⁹⁾ . كما بلغت البطالة مداها بحيث كان من أصل 2.300.000 جزائري في سن العمل أكثر من مليون عاطل عن العمل منهم 400 ألف بالمدينة و 650 ألف بالريف . يضاف إلى هؤلاء حوالي نصف مليون عامل يبحثون عن أعمال أخرى إضافية لعدم قدرة أجرة وظيفتهم على إعالة عائلاتهم⁽³⁰⁾ .

إن هذا الوضع المزري الذي أضر كثيرا بالجزائريين دفع بالكثير منهم إلى الهجرة إلى الخارج و بالتحديد إلى فرنسا أين الأجرة أعلى و فرص الحصول على عمل أكثر توفرا و ثباتا، حيث وصل عدد العمال الجزائريين بفرنسا سنة 1954 إلى أكثر من 300.000 عامل منهم حوالي 80% هم ما بين 20- 40 سنة . و لقد كانت هذه الشريحة

تمثل مصدر و مورد مالي مهم لكثير من الأسر الجزائرية بالجزائر بحيث كان هناك 1.5 مليون شخص يقطنون بالأرياف يعيشون بالأموال التي كانت تصلهم من أبنائهم و ذويهم بفرنسا ، و تشير إحصائيات سنة 1954 إلى أنه من أصل 60 مليار فرنك للرواتب المقبوضة من طرف العمال الجزائريين بفرنسا 35 مليار تم إرسالها في شكل حوالات إلى الجزائر .

إن ما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذه الأموال هو انه لو يضاف لها الأموال التي كان يحضرها معهم العمال الجزائريون عند عودتهم إلى بلادهم بلغ مجموع هذه الأموال ربع مبلغ الرواتب المتقاضاة من مختلف القطاعات في الجزائر ماعدا الزراعة ، و يعادل إجمالي ما يقدمه القطاع الزراعي من رواتب لعماله (31) .

مما سبق يمكننا القول بأن السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر أعمت في إذلال الأهالي الذين كانوا يعيشون حالة من الحرمان و الضيم ، أين صادرت حقوقهم في العيش بعدما نهبت مصادر رزقهم حتى باتوا ينافسون الأنعام في طعامهم (32) . إن هذه الحالة الرثة للجزائريين كانت بحق تعكس صورة لمأساة شعب كابد مختلف ألوان و صنوف العذاب و الظلم منذ أن جثم على صدره المحتل .

كما أن هذه السياسة الاقتصادية الفرنسية لا يمكن فهمها خارج السياق الذي جاءت فيه ، بحيث كانت جزءا من المشروع الاستعماري الذي سعى إلى إحكام القبضة على السكان الأهالي ، و تسهيل السيطرة عليهم بإضعافهم ، ومن جهة أخرى صنع فئة من المعمرين في المجتمع الجزائري قليلة العدد لكن غنية بيدها الثروة - التي اكتسبتها على حساب الأهالي - و التي تمكنتها من استعباد العباد و استغلال البلاد (33) . و لقد كانت هذه السياسة في عمومها تساير الحلم الذي ظل يراود المعمرين بأن تكون الجزائر مزرعة أو ضيعة يكونون فيها الأسياد و الشعب الجزائري عبيد عندهم و الجيش الفرنسي حرس على هذه المزرعة . و لقد ظل المعمرين يمتنون النفس باستمرار هذا الحلم الذي كان محققا في جزء كبير منه على أرض الواقع إلى أن قضت مضاجعهم هجومات أول نوفمبر 1954 التي آذنت ببداية تبخر أحلامهم ، ليعيشوا بدلا من تلك الأحلام كواييس و حشرات تتبعها زفرات بعدما ضاع منهم النعيم المقيم الذي كان لهم بالجزائر ، و الذي لا يزالون يحنون إليه إلى يومنا هذا .

3- الأوضاع الاجتماعية :

هناك علاقة وطيدة بين الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي فكيفما يكون الأول يكون الثاني ، ولما كان وضع الجزائريين الاقتصادي قبيل اندلاع الثورة على النحو

الذي رأيناه، فقد رمى بظلاله على وضعهم الاجتماعي الذي كان سيئاً للغاية يرقى إلى المساوية .

لقد كان المستوى المعيشي للسكان الجزائريين في أدنى مستوياته (³⁴)، و التخلف و الضعف و التدهور صفة ملازمة لهم (كالغمامة التي تظلمهم أينما حلوا و ارتحلوا)، و قبل الولوج في تحليل بعض أسباب هذا الوضع السيئ لا بأس أن نورد بعض الحقائق و الإحصائيات في بعض المجالات الاجتماعية لأخذ فكرة أدق عن الواقع الاجتماعي الجزائري في هذه الفترة .

ففي مجال السكن بحكم ريفية المجتمع الجزائري (³⁵) فقد كانت المنازل في معظمها مبنية من طين و طوب، تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الواجب توفرها في المساكن من كهرباء و ماء ...، و من كان يسكن في المدن لم يكن حال أغلبهم أفضل من سابقهم ، بحيث كانوا يسكنون في بيوت قصديرية محيطة بالمدن الكبرى، هذه الأحياء الفوضوية الرثة جاءت نتيجة النزوح الريفي بحثا عن العمل في المدن .

أما في مجال التعليم فقد كانت نسبة الأمية مع مطلع الخمسينات 90% في الأرياف (³⁶) . و في سنة 1954 كان هناك أكثر من 1.800.000 طفل مسلم في سن التمدرس محروم من التعليم (³⁷)، في حين كان كل الأطفال الأوروبيين و المقدر عددهم ب 200.000 طفل يذهبون إلى المدرسة، و يدرسون في 11.400 مدرسة ابتدائية مقابل 694 مدرسة ل 125.000 تلميذ جزائري . أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد كان هناك طفل أوروبي من ثلاثة يذهب إلى الثانوية في حين كان طفل مسلم من 175 . و في التعليم العالي كان الجور على الشكل التالي :

- في فرنسا طالب واحد فرنسي لكل 300 نسمة .
- في الجزائر طالب واحد أوروبي لكل 227 نسمة .
- في الجزائر طالب واحد مسلم لكل 15.342 نسمة (³⁸) .

أما في مجال الصحة فقد كان يوجد حوالي 150 مستشفى مدني سنة 1954 يمثلون 24.284 سرير (بمعدل سرير واحد لكل أكثر من 411 نسمة، في حين في فرنسا كان سرير لكل 90 نسمة)، يوجد معظمها أين لا يوجد معظم الجزائريين، و نفس الشيء بالنسبة للأطباء فمن 1800 طبيب كان 1083 يقطنون بالعاصمة و وهران و قسنطينة، و بمعدل طبيب لكل حوالي 5555 نسمة من السكان في حين في فرنسا كان هناك طبيب لكل 1091 نسمة (³⁹) .

تصف Alistair Horne هذه الإحصائيات بأنها باردة "مروعة" و بأن نتائجها كارثية . غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن السبب الرئيس و الوحيد للمآسي الاجتماعية التي كان يعيشها الشعب الجزائري ابتداء من 1945 في نظر الكثير من الفرنسيين و حتى الغربيين على السواء هو النمو الديمغرافي السريع و الكبير للأهالي و الذي لم يكن يقابله نمو اقتصادي مماثل، مما خلق حالة عجز معها هذا الأخير عن تلبية حاجيات هذه الزيادة السكانية في جميع المجالات و لاسيما الاجتماعية منها، بحيث أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية و تدني المستوى المعيشي بشكل حاد . و يذكر Alistair Horne بأن النمو السكاني كان مشكلا مستعصي الحل، و بأنه كان العامل الذي ألغى و حال دائما دون تجسيد أي فكرة أو مشروع فرنسي لتطوير و تحسين الوضع بالجزائر⁽⁴⁰⁾ . و اعتبر Favro بأن الزيادة السكانية الكبيرة عند الجزائريين كانت تتذر بكوارث اجتماعية و اقتصادية بالجزائر، و بلغ به الحد إلى أن حصر حل "المشكل الجزائري" - بكل ما فيه من تعقيد - في حل هذا المشكل الاقتصادي و تحسين الظروف المعيشية للجزائريين⁽⁴¹⁾ .

إن هذا التهويل لهذه القضية و رفعها إلى مستوى الخطر ما هو في رأينا سوى محاولة لتسويق طرح يسعى لتحميل السكان الجزائريين مسؤولية تدهور الأوضاع التي كانوا يعيشونها، و في نفس الوقت يوجد المبررات و الأعذار التي تبرئ ساحة المحتل و أعوانه من أن يتحملوا كامل مسؤولية ما آل إليه وضع الشعب الجزائري القابع تحت نيرهم منذ أمد بعيد .

كما أن التسليم بهذا الطرح يجعلنا نتجاوز الكثير من الحقائق عن سياسة المحتل و نواياه الحقيقية اتجاه هذا الشعب . و لعل أبرز هذه الحقائق التي تبطل هذا الطرح و تكشف في الوقت نفسه الأسباب الحقيقية للبؤس الذي كان يعيشه الشعب الجزائري هي :

إن الفقر المدقع الذي كان يعيش فيه الشعب الجزائري و التخلف الذي كان غارقا فيه ليس مرده إلى فقر الأرض الجزائرية، و قصور و ضعف ذهنية الجزائري، و إنما راجع بالأساس إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تقوم على النهب و السلب لكل خيرات البلاد و أملاك أهلها و منحها للمعمرين لتدعيم سياسة الاستيطان بالجزائر، و هذا كله في إطار تجويع و تجهيل الشعب حتى يضعف و تسهل السيطرة عليه . و الأخرى بنا هنا أن نتساءل عن ما قدمته فرنسا المتحضرة لهذا الشعب حتى يتقدم و يتطور و يتحسن حاله . أو بصيغة أدق ما دام أصل المشكل في النهاية هو عجز

الاقتصاد - و ليس الزيادة السكانية لأن شعوب العالم كلها في هذه الفترة كانت تعرف هذا النمو بما فيها الشعب الفرنسي (42) - ما هي الأسباب التي أدت إلى عجزه ؟ وماذا فعلت فرنسا لمعالجة هذا المشكل ؟ .

إن النظام الاستعماري هو الذي أدى إلى انتشار المجاعة و سوء التغذية في الجزائر في هذه الفترة و ما قبلها ، و أي تفسير آخر هو باطل و يصبح فجأ إذا ما عرفنا بأن الأرض الجزائرية كانت فيما مضى في العهد الروماني تسمى "بمطامير روما" هذه الأخيرة التي كانت تعتبر إحدى أعظم الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ، و هي نفسها الأرض التي كانت تطعم الأفواه الفرنسية الجائعة لسنوات عديدة قبل و بعد الغزو . فهل يعقل أن تعقم هذه الأرض إلى الدرجة التي تعجز فيها عن إطعام قاطنيها الذين لم يتعدى عددهم في ذروة تطورهم سنة 1954 عشرة ملايين نسمة ، في حين أطعمت عشرا ت الملايين الآخرين من قبل ؟!! .

وحتى نكون موضوعين أكثر لا يمكن أن ننكر ما للزيادة السكانية الكبيرة والسريعة (المفاجئة) من تأثير سلبي على اقتصاد أي دولة ، لكن هذا لا يكفي كمبرر وحيد و رئيس للمأساة الجزائرية لأن هذا قد يصدق ربما مع دولة صغيرة محدودة الإمكانيات و الخيرات و ليس مع دولة "قارة" مثل الجزائر . كما أن ما يمكن أن ينجر من تبعات نتيجة حدوث الاختلال بين النمو السكاني و الاقتصادي هو أمر وارد جدا و لكن لفترات معينة تمثل مراحل انتقالية في غالب الأحيان ، لا أن تكون حالة ثابتة مستمرة كما هو الحال مع الشعب الجزائري الذي لازمته المأساة و المعاناة منذ السنوات الأولى للاحتلال أين كان لا يتجاوز عدده 2 أو 3 ملايين فقط .

إن ما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذه القضية هو أنه حتى و لو سلمنا بهذا الطرح الذي يربط بين ما كان يعانيه الشعب الجزائري من مشاكل اجتماعية و اقتصادية بالنمو السكاني في هذه الفترة 1945- 1954 ، فإن هناك حقيقة تاريخية مفادها أن الفرنسيين كانوا يرفضون أن يتحملوا أعباء الزيادة السكانية عند المسلمين الجزائريين لعدة اعتبارات، منها هو أن حل هذه المشاكل ليس بالأمر السهل كما أنه يمكن أن يكون لحلها آثار ايجابية على الأهالي بالشكل الذي لا يخدم المصالح الفرنسية في الجزائر ، بالإضافة أيضا إلى أنهم هم أيضا كانوا يعانون من هذه المشاكل (43) . و يضاف إلى كل هذا ضغط الكولون الذين كانوا ضد أي إصلاح لأحوال المسلمين .

إن ما يمكن أن نخلص إليه في الأخير بعد هذا العرض الموجز للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية هو أن الجزائر لم تكن تعاني من الآثار السلبية للاختلال الذي كان موجودا بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي بقدر ما كانت تعاني من الآثار السلبية للاختلال الذي كان موجودا في توزيع الثروة (77% من الثروة بيد المعمرين الذين لا يمثلون سوى 11% من السكان)، الأمر الذي أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية و ظهور الطبقة - الشبيهة إلى حد بعيد بتلك التي كانت في العهد الإقطاعي- في أشنع صورها. و هذا كله جعل من حال الجزائر عشية اندلاع الثورة يتميز على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي بوجود دولتين جزائريتين : جزائر أوروبية حديثة، غنية و متطورة . و جزائر أهلية تقليدية و متخلفة تن تحت وطأة العوز و الحاجة (4 5) .

لقد أدى هذا الوضع إلى شعور الشعب الجزائري بالتمييز العنصري، مما ولد عنده حالة من الاحتقان و الضغط ولدت الانفجار سنة 1954 . و لم يكن بالإمكان في ظل الظروف التي كان يعيشها الشعب الجزائري أن يكون رد فعله بغير الشكل الذي كان عليه . و يقول في هذا الصدد الأستاذ عمار بوحوش بأن الأوضاع المتدهورة التي كان يعيشها الشعب الجزائري جعلت من فكرة الثورة سنة 1954 إيديولوجية تستمد قوتها من ذلك الواقع المأساوي المعاش (5 4) . كما أن ما تجدر الإشارة إليه بخصوص الأوضاع السيئة التي كان يعيشها الشعب الجزائري هو أنه كان لهذه الأخيرة انعكاس ايجابي عليه و على ثورته فيما بعد، ذلك أنه حسب قول علماء الاجتماع بأن إحساس أي مجموعة بشرية بظلم مشترك، بحيث تكون تعيش في حاضر مستقبلي مجهول يجعلها ذلك الخوف متحدة و متعاطفة مع بعضها البعض، و يدفعها للعمل على التخلص من ذلك الظلم . و هذا هو حال الشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة، و هذا هو العامل الأساسي الذي ساعده على الصمود و التحدي حتى النهاية ، و أمده بالوعي والإيمان بعدالة قضيته التي احتضنها وأمدتها بالنفس و النفس و كان خزان ثورتها الذي لم ينفد و سر نجاحها .

(¹) التنظيمات المقصودة هنا هي : "أحباب البيان و الحرية" تأسس سنة 1944 و كان على رأسه فرحات عباس، مثل هذا الحزب إحدى تجارب توحيد العمل النضالي عند الجزائريين بعدما انظم إليه العلماء و مناضلي حزب الشعب الجزائري الذي كان منحلا . تغير اسمه إلى "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" UDMA في أفريل 1946 . أم التنظيم الثاني فهو حزب الشعب الجزائري PPA تأسس في مارس 1937، هذا الحزب الذي يعتبر امتداد "لنجم شمال إفريقيا" سنة 1926 بزعامة مصالي الحاج . بعد تعرض حزب الشعب للحل سنة 1939 قام مناضليه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بإعادة إحيائه تحت اسم آخر هو "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" MTLD في نوفمبر 1946 .

(²) هذا خاصة بالنسبة للجمعية و الحزب الشيوعي الجزائري و حزب الشعب مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أما بالنسبة لفرحات عباس مع حزبه الجديد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد حصل عليه تغيير (تطور) في المواقف، فمن دعوته إلى الاندماج في فرنسا أصبح يدعو إلى الفيدرالية (تكوين دولة جزائرية مستقلة ذاتيا لكن مرتبطة بفرنسا) . و ما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذا الرجل و مواقفه من القضية الوطنية هو أنه ظل يتطور إلى أن انخرط في الثورة سنة 1956 وأصبح أول رئيس لحكومتها المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 .

(³) لقد كان عمار أوزقان بعد انخراطه في صفوف الثورة مهتما بالتكوين السياسي لجنود جيش التحرير (المحافظين السياسيين) و قد ألف في هذا المجال كيتبا اتخذ فيما بعد كأرضية لمناقشات مؤتمر الصومام ...للمزيد أنظر : Khalfa Mameri : Abane Ramdane une vie pour l'Algérie, ED Karim Mammeri, 3° éditions, Alger, 1996.

(⁴) تجدر الإشارة فقط إلى أن الحركة الوطنية في هذه الفترة لم تكن تتشكل فقط من هذه الحركات الأربعة، و إنما كانت هناك تنظيمات ثقافية و رياضية و عمالية أخرى كانت تنشط في الساحة الجزائرية مثل : الكشافة الإسلامية، جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا AEMNA ، و الهيئة القومية للعاملين عن العمل و نقابات الكنفدرالية العامة للشغل أنظر : محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض موفم للنشر و التوزيع، الجزائر 2006، ص15.

(⁵) تم تأسيس هذه المنظمة بعد عقد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مؤتمرها الأول ببلكور في 15 فيفري 1947 ، وضع على رأسها محمد بلوزداد، كانت مهمة هذه المنظمة التحضير السري للعمل المسلح، بلغ عدد أعضائها أكثر من 1500 عضو، كانت تعمل هذه المنظمة في سرية تامة إلى أن تم اكتشاف أمرها في مارس 1950 بعد حادثة تبسة (قضية عبد الرحمن خياري المدعو "رحيم")، ليتم على إثرها تفكيك هذه المنظمة للمزيد حول المنظمة الخاصة أنظر : محمد يوسف : الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002 .

(⁶) لقد عرفت هذه المرحلة أحداثا و تطورات هامة تمثلت أساسا في ظهور موجة التحرر في العالم، و لاسيما عند بعض الدول العربية التي حصلت على استقلالها مثل سوريا و لبنان سنة 1946 ، و ليبيا في 1951، و قيام الثورة المصرية في 23 يوليو 1952 ، و دخول كل من الجارتين تونس و المغرب في مراحل متقدمة جدا في نضالهما من أجل الاستقلال . و أما ما يمكن رصده من تطور على الساحة السياسية الجزائرية لهذه الأحزاب هو اتحادها ما عدا الحزب الشيوعي في 25 جويلية 1951 تحت تنظيم واحد هو "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"، غير أن الكثير (خاصة الراديكاليين من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) نظروا إليها على أنها تمثل تكتل

لأنصار العمل الشرعي الإصلاحي لأنها لم تنادي صراحة بالاستقلال ولا بالثورة وسيلة لتحقيقه . و هو الأمر الذي جعلها تمثل في نظرهم بأنها خطوة للوراء و انتكاس و انحراف للحزب عن خطه الثوري .

(⁷) يذكر محمد حربي بأن قدماء المنظمة الخاصة الذين شكلوا "اللجنة الثورية للوحدة و العمل" فيما بعد لم يكونوا محايدين في الصراع باعتبار أن هذه اللجنة قد ضمت في صفوفها كل من رمضان بوشبوية و بشير دخلي و كلاهما كانا من الإدارة المركزية للحزب، و السبب الثاني هو أن جريدة الوطني « Le Patriote » التابعة لهذه اللجنة كانت تتحيز للمركزيين و تحاييهم في حين تتهجم على مصالي بينما يذكر أحسن بومالي بأن اللجنة تشكلت مرة ثانية بعد انسحاب المركزيين منها بسبب عدم حصول الانسجام بين أعضائها مما ينفي هذه التهمة عن أعضائها . أنظر : محمد حربي : المرجع السابق، ص62. و أيضا : أحسن بومالي : "التحضيرات المادية و البشرية لاندلاع الثورة المسلحة"، مجلة الذاكرة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية، ع 3، خريف 1995، ص100.

(⁸) مع أنه في الحقيقة هو اجتماع ل21 مناضل يضاف لهم الياس دريش صاحب المنزل الذي عقد فيه الاجتماع بالمدينة، و الذي يعتبره البعض المناضل 22 . (و حالة الياس دريش هذه هي شبيهة بحالة مصطفى لشرف مع الزعماء الأربعة المختلفين في عملية القرصنة الجوية في 23 أكتوبر 1956) . أنظر : محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 - 1954 ، وحدة الطباعة الروبية، الجزائر، دون تاريخ، ص300.

(⁹) من المعروف أن من أهم قرارات هذا الاجتماع هو اقتراح انتخاب مسؤول تسند إليه مهمة تكوين قيادة مصغرة للثورة، و هي التي عرفت باسم "مجموعة الخمسة" بقيادة محمد بوضياف و التي ضمت بالإضافة إليه : بن بولعيد و بن مهدي و ديدوش و بيطاط، و بعد انضمام كريم بلقاسم إليها أصبحت تسمى "مجموعة الستة"، و هي تعتبر أول هيئة قيادية للثورة . في حين يذكر أحسن بومالي بأن الهدف من الدعوة لهذا الاجتماع هو "توسيع الهيئة القيادية" التي تسند إليها مهمة قيادة الثورة . أنظر : أحسن بومالي : نفسه، ص109.

(¹⁰) عمار بوحوش : تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، السنة الثانية، ع 3، خريف 1995، ص- ص41- 49.

(¹¹) لقد كانت تتم معظم المبادلات التجارية مع فرنسا و منطقة الفرنك، و طباعة المواد التي كان يتم تبادلها تكشف الطابع الاستعماري لهذه المبادلات ، فالصادرات كانت عبارة عنه مواد أولية و مواد استهلاكية (خمور، حمضيات ...) ... و الواردات مواد مصنعة و نصف مصنعة ... للمزيد أنظر : Charles-Henri Favro : la révolution algérienne, éditions Dahlab, Algérie 2008, p207.

(¹²) أنظر : Charles-Henri Favro, ibid, p209. و أيضا أحمد مهساس : الحقائق الاستعمارية و المقاومة، دار المعرفة، الجزائر 2007، ص102.

(¹³) بن داهة عدة : الاستيطان و الصراع حول الملكية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 - 1962، الجزء 2، الجزائر 2008، ص400.

(¹⁴) ميزة هذه الأراضي هي أنها كانت عبارة عن مستغلات زراعية صغيرة عكس تلك التي كانت بحوزة الأوروبيين، بحيث كانت مقسمة على الشكل التالي :

438.483	مستغلة زراعية مساحتها أقل من 10 هكتار (حوالي 70%) .				
167.170	//	//	//	ما بين 10 - 50 هكتار .	
16.580	//	//	//	50 - 100 هكتار .	
8.499	//	//	//	أكثر من 100 هكتار . (معظم ملاكها من الموالين للإدارة الاستعمارية) .	

كما أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه حوالي نصف إجمالي هذه المساحة تقريبا هي تتشكل من طرقا و أراضي صالحة لزراعة القمح ، وأشجار التين و الزيتون ... و غيرها من المحاصيل التي لا تتطلب تربة خصبة جدا و لا مياه كثيرة، و هي ذات مردود محدود . للمزيد أنظر : Mohamed Teguia : L'Algérie en guerre, office des publications universitaires , Alger 2007, p111.

(¹⁵) كانت مقسمة على الشكل التالي :

8000 عائلة تمتلك كل واحدة منها أراضي مساحتها 10 هكتار .

7000	//	//	//	ما بين 10 - 15 هكتار .
4000	//	//	//	50 - 100 هكتار .
5000	//	//	//	100 - 500 هكتار .
1000	//	//	//	أكثر من 500 هكتار .

70 معمر كانوا يملكون لوحدهم حوالي 200.000 هكتار .

(¹⁶) بن داهة عدة : المرجع السابق، ص402

(¹⁷) أحمد مهساس : المرجع السابق، ص97. و أيضا أنظر : Alistair Horne : Histoire de la guerre d'Algérie, traduction français, tom 4, édition Dahlab, Algérie, 2007, p63.

(¹⁸) في حين لم تكن تقدم هذه الزراعة للسوق المحلية أو الاستهلاك الذاتي سوى 3 أو 4 % فقط . أنظر : محمد حربي : المرجع السابق، ص93.

(¹⁹) Mohamed Teguia, opcit, p112.

(²⁰) أحمد مهساس : المرجع السابق، ص102.

(²¹) Charles-Henri Favro : opcit, p205.

(²²) إنتاجية الهكتار بين القطاعين الفلاحين الجزائري و الأوروبي سنة 1954 .

الإنتاج	متوسط المردود الهكتاري	
	القطاع الفلاحي الجزائري	القطاع الفلاحي للمعمرين
قمح صلب	3.38 قنطار	8.7 قنطار
قمح لين	4.22 قنطار	7.58 قنطار
شعير	07 حتى 80 قنطار	27 حتى 30 قنطار

=أنظر : بن داهة عدة : المرجع السابق، ص18

(²³) فمثلا في أكتوبر 1952 لم تتحصل الشركة المحلية لإقراض الفلاحين بمعسكر إلا على 2.500.000 فرنك بينما كانت المبالغ التي طلبها الفلاحون تقدر ب 16 مليونا !!! أنظر : محمد حربي : المرجع السابق، ص94.

(²⁴) على سبيل المثال : قرض القرية سنة 1952 :

12.300 مليون فرنك استفاد منه 14.082 أوروبي .
2.600 // // 8.401 جزائري .

قرض تمويل المحاصيل :

4.033 مليون فرنك استفاد منه 2.234 أوروبي .

3 ملايين فرنك استفاد منها 46 جزائري .

و بالإضافة إلى هذا فقد كان الأوروبيون يستفيدون من تمويل ذاتي عن طريق قروض بنكية أو إعانات . للمزيد أنظر : أحمد مهساس : المرجع السابق، ص- ص 79- 81. و أيضا : Charles-Henri Favro : opcit, p206. (25) محمد حربي : نفسه، ص93.

(26) Charles-henri Favro, opcit, p205. يبدو بان من بين أهم الأسباب التي أدت إلى غياب وجود صناعة حقيقية بالجزائر - على الرغم من وجود كل مقوماتها- هو عدم رغبة الفرنسيين بفرنسا و تخوفهم من إمكانية عجز اقتصادهم عن منافسة الاقتصاد الجزائري لقلّة تكاليف الإنتاج بالجزائر، و أيضا حتى تبقى الجزائر سوق استهلاكية فسيحة مفتوحة لسلمهم من دون منافس .

(27) لقد كان هناك : 93% من الإطارات العليا ، و 83% من الفنيين، و 86% من أعوان الوظيفة العمومية كلهم من الأوروبيين و البقية جزائريين ... للمزيد أنظر : محمد حربي : المرجع السابق، ص95. (28) على سبيل المثال لم يتم تطبيق العمل بالمنح العائلية للعمال في القطاع الصناعي و التجاري إلا منذ 1941 و الضمان الاجتماعي إلى غاية أفريل 1950 . و لقد كان أب جزائري لأربع أولاد لا يتقاضى كمنح عليهم سوى 7600 فرنك، في حين كان نظيره في الميتروبول يتقاضى 27.744 فرنك . كما أن الحماية الاجتماعية لم يكن يستفيد منها سوى العمال الدائمون الذين كان عددهم سنة 1954 هو 175.000 عامل من أصل أكثر من 300.000 عامل، و هذه الحماية لم تكن تغطي سوى العجز المهني، الوفاة، الأمومة، إجراء عملية جراحية . أنظر :

Charles-Henri Favro, opcit, p,209,210.

(29) بلغت قيمة الصادرات 140 مليار في حين بلغت قيمة الواردات 218 مليار ... للمزيد أنظر : أحمد مهساس : المرجع السابق، ص109. و أيضا : Charles-Henri Favro, ibid, p207. (30) Charles-Henri Favro, ibid, p208 . (31) Charles-Henri Favro, ibid, p217.

(32) ينقل Horne عن Albert Camus بأن هذا الأخير قد قدر بأنه قبل الحرب (دون أن يذكر أي حرب) حوالي نصف السكان من الجزائريين كانوا يقاتلون على العشب و جذور بعض النباتات . كما يصف ابن النوي في كتابه "مذكرات الرائد مصطفى مرادة" الحال المزري الذي وصل إليه الجزائري في المأكل و الملبس أين يذكر بأن الرعاة كانوا يطوفون بنبات السد راية لجمع الخيوط وقطع القماش الصغيرة لنسج قبعة أو جورب ... و كانوا يأكلون البلوط و "التلغودة" و مختلف الحشائش أنظر : Alistair Horne, opcit, p63. و أيضا : مصطفى مرادة :مذكرات الرائد مصطفى مرادة "ابن النوي" شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، دون تاريخ، ص- ص24- 30. (33) كما يقول المثل "من تحكم في المال تحكم في الحال و المال" .

(34) كان معدل ما يتقاضاه الجزائري سنويا هو 16.000 فرنك قديم، في حين وصل معدل الأوروبي 450.000 فرنك . و ما تجدر الإشارة إليه هو أنه كان يضاف إلى هذا الأجر الزهيد الذي يتقاضاه الجزائري مجموعة من الرسوم، فقد تم إحصاء 100.000 عائلة فقيرة جدا تدفع ضريبة قدرها 12% على مداخيلها، في حين 14.000 عائلة الأكثر غنى في الجزائر و التي معظمها من الأوروبيين و التي لها مداخيل أكثر 5 مرات من الأولى لا تدفع سوى 29% (أي أقل من نصف المبلغ المفترض دفعه) . انظر : Alistair Horne, opcit, p64. (35) حوالي 87% من مجموع سكان الجزائر سنة 1954 و الذي بلغ عددهم حوالي 10 ملايين نسمة كلهم كانوا يسكنون في المناطق الداخلية و الريفية و معظمهم من الجزائريين . في حين كان 77% من الأوروبيين الذين كان

عددهم لا يتعدى المليون يسكنون في المدن و خاصة الساحلية منها . للمزيد أنظر : محمد حربي : المرجع السابق، ص87.

(³⁶) Mohamed Teguia : opcit, p111.

(³⁷) بمعدل 01 من 05 أطفال، و 01 من 16 بنت، و في الأرياف قد يصل هذا المعدل إلى 76 بنت.

(³⁸) أنظر كل من : Alistair Horne, opcit, p62. و أيضا : Carles-Henri Favro, opcit, p,210,211.

(³⁹) إن هذه الإحصائيات غير دقيقة لأنها تشمل كل السكان في حين كان حظ الأوروبيين أوفر في التمتع بالرعاية الصحية. أنظر : أحمد مهساس : المرجع السابق، ص35. و أيضا : Charles-Henri Favro, ibid , p215.

(⁴⁰) Alistair Horne, ibid , p,64,65

(⁴¹) Charles-Henri Favro, ibid, p215.

(⁴²) يذكر Robert Aron بأنه في الفترة 1830 - 1950 كانت وتيرة النمو السكاني في فرنسا قريبة جدا من تلك التي كانت بالجزائر (ولولا ظروف معينة و إجراءات متخذة في البلدين) . قدر بأنه كان بالإمكان أن يصل

مجموع السكان في البلدين إلى 300 مليون نسمة في المستقبل . أنظر : Alistair Horne, opcit, p65.

(⁴³) لقد عرف الاقتصاد الفرنسي تراجعاً و ضعفاً كبيرين و صلا به إلى حد التآزم سنة 1953، حيث ارتفعت الأسعار ب 23 مرة عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، و أصيب ميزانها التجاري بالعجز . كما لم تتجاوز نسبة نمو الاقتصاد الفرنسي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سوى 8% في حين تضاعف في الو.م.أ ، و بلغ

54% في إنجلترا و 53% بألمانيا ... للمزيد أنظر : Alistair Horne, opcit, p67.

(⁴⁴) Djamel Kharchi : colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830 - 1962, éditions Casbah, Alger 2005, p452.

(⁴⁵) عمار بوجوش : "خصائص الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات الكبرى في القرن العشرين"، مجلة الدراسات التاريخية، يصدرها معهد التاريخ بجامعة بوزريعة - الجزائر-، ع 8، السنة 1993/1994، ص114.